تونس بين كماشتي صراع الرؤوس وصندوق النقد

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

في الأيام القليلة التي سبقت عيد الفطر نشط الحديث عن الحوار مجددا على أمل تطويق مخلفات الأزمة السياسية الحادة بين رؤوس الدولة الثلاثة (رئاسة الجمهورية، والبرلمان، والحكومة)، وهي دعوات ضرورية لطمأنة دوائر خارجية مختلفة، بينها جهات مانحة باتت تنظر إلى تجربة الانتقالي الديمقراطي التي تعيشها البلاد منذ عشر سنوات بعين الريبة خوفا من أن تجر البلاد لتكون دولة فاشلة خاصة بعد تحول الصراع السياسي إلى عامل تقسيم، وهو ما ظهر بشكل جلي في التحريض على إفشال قرار حكومي بفرض حجر صحي كامل لتطويق انتشار الوباء.

وتحمل المؤشرات المختلفة على الاعتقاد بأن الصراع السياسي في تونس لن يقف تأثيره عند حدوده المباشرة، أي حدود لعبة تسجيل النقاط بين الخصوم، وهي لعبة مفتوحة بسبب الثغرات التي تركها دستور 2014. الأمر الأخطر أنه بدأ يقود إلى حالة انقسام حادة داخل مؤسسات الدولة وداخل المجتمع، وصرنا نستمع إلى خطاب سياسي يحرص على تقسيم البلاد إلى خارطتين، تارة باسم المناطقية (الجهويات)، وأخرى على قاعدة الهوية: العلمانية المدنية أو الإسلامية المحافظة.

وقال الرئيس قيس سعيد في كلمة له أمام عناصر عسكرية وأمنية إن "الخطر الحقيقي (في تونس) هو تقسيم الدولة من الداخل"، وهو تحذير لا يمكن النظر إليه كتخويف أو من باب تسجيل النقاط على الخصوم والضغط عليهم. فقد أثبتت الأيام الأخيرة وجود انقسام واضح بين فريقين؛ فريق أول يحيط بالحكومة ويقف في حالة ارتباك، وفريق ثان يقف ضد الحكومة ويعمل على الاستهانة بقراراتها ويحرّض على رفع عصا العصيان في وجهها بدءا من رفض قرار الحجر الصحي وجرّ فئات اجتماعية ومهنية مختلفة على خرقه بشكل منظم بالرغم مما في الخطوة من مخاطر صحية في بلد عاجز عن توفير اللقاحات بالحد المطلوب.

لكن الأخطر في هذا التحريض هو الدعوة إلى مواجهة أيّ التزام تقطعه الحكومة في اتفاق متوقع مع صندوق النقد الدولي، وهذا هو لب الأزمة، فالاتفاق مع الصندوق ليس خيارا سياسيا ظرفا يمكن لأيّ كان أن يعمل على إسقاطه أو عرقلته، كما أن الصندوق لن يقبل أن يدفع قرضا بالحجم الذي تطلبه حكومة المشيشي (4 مليارات دولار) دون توافق واسع عليه بين مختلف الفرقاء السياسيين والاجتماعيين.

ويبدو أن هذه هي النقطة التي دفعت إلى تلطيف الأجواء بين الرؤوس الثلاثة، حيث بدا قيس سعيد في كلمته بمناسبة عيد الفطر أكثر هدوءا وتجنبا لإشاراته المعتادة في توظيف المناسبات الدينية والرسمية للهجوم على خصومه. هذه المرة اكتفى برسالة طمأنه لخصومه وللشارع وللدوائر الأجنبية، وخاصة الصناديق المالية الدولية التي صارت تهتم أكثر بما يجري لتقرر تمويل برنامج إصلاحات حكومية قاسية أو ترك البلاد لمصيرها.

صندوق النقد الدولي يضع جميع الأطراف السياسية في الزاوية.. إما الالتزام الواضح بتجميد الزيادة في الرواتب ووقف المطالبات والمزايدات النقابية والقبول برفع الدعم وخطة لتقشف قاس أو ترك البلاد للمجهول

وقال سعيد في كلمة مقتضبة لتهنئة التونسيين بالعيد "ليست هناك نيّة في إلقاء خطاب سياسي في مثل هذه المناسبة.. ليلة العيد".

وسبقت التهدئة في كلمة سعيد، تهدئة من حركة النهضة على لسان أكثر من قيادي فيها بدءا من الغنوشي الذي قام بتهنئة سعيد بالعيد ومثله فعل المشيشي في مسعى للحفاظ على خيط الود بين الرؤساء الثلاثة.

وكان من أبرز من قاد الدعوة إلى الحوار القيادي بحركة النهضة عبداللطيف المكي الذي قال إنه ليس واردا في برنامج الحركة سحب الثقة من رئيس الجمهورية فضلا عن البحث في شروطها، وذلك بعد ما راج من تسريبات عن تحرك من الحزام البرلماني للحكومة لتقديم عريضة لسحب الثقة من الرئيس بـ145 نائبا، وهو أمر بات ممكنا بعد تمرير القانون الجديد للمحكمة الدستورية (142 نائبا).

وأضاف المكي أن الموقف الرسمي لحركة النهضة هو الحوار مع رئيس الجمهورية والبناء معه لتجاوز الأزمة الحالية رغم الاختلافات العديدة مع مواقف الرئاسة في العديد من الملفات وآخرها موضوع المحكمة الدستورية.

وتقول أوساط تونسية إن هناك ضغوطا خارجية على الرؤوس الثلاثة من أجل التهدئة وتبريد الخلافات الشخصية والحزبية لمساعدة البلاد على الخروج من أزمتها. وربطت تصريحات قيادات النهضة عن التهدئة بزيارة الغنوشي إلى قطر، والتي كان يبحث من خلالها عن فهم وضع النهضة لدى حلفائها بعد التقارب التركي – المصري، وأنه قد يكون قوبل بموقف واضح هناك: حلوا خلافاتكم مع سعيد داخل تونس.

في المقابل ربطت تلك الأوساط تهدئة سعيد بالاتصال الذي أجرته معه نائبة الرئيس الأميركي كامالا هاريس وورود رواية متناقضة للمكالمة بين رواية صفحة رئاسة الجمهورية على فيسبوك التي قالت إن المكالمة تطرقت إلى "الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية... (و) ضرورة مقاومة الفساد كركيزة لبناء دولة القانون والديمقراطية"، والرواية الأميركية للمكالمة التي جاء فيها أن هاريس شددت على التزام بلادها المستمر "بدعم الديمقراطية في تونس"، بما تحمله من إشارات إلى ضرورة الحفاظ على المؤسسات الديمقراطية بصورتها القائمة، بما فيها مؤسسة البرلمان.

لكن الأهم في الرواية الأميركية هو تأكيد هاريس "على التزام تونس بالإصلاحات الاقتصادية (...) ودعمها لمفاوضات تونس مع صندوق النقد الدولي وتنفيذ هذه الإجراءات في الوقت المناسب"، أي أن على جميع المؤسسات في تونس بما في ذلك رئاسة الجمهورية أن تقف وراء الاتفاق المنتظر مع الصندوق وعدم تحويله إلى نقطة صراع ومزايدة بين الخصوم.

ويبدو أن الالتزام بشأن الإصلاحات الاقتصادية سيكون محور تهدئة وحوار في الأيام القادمة، وأن الضغط الخارجي قد يقود إلى إحياء مبادرة الحوار الوطني التي سبق أن أطلقها اتحاد الشغل ولم تلق حماسا خاصة من مؤسسة رئاسة الجمهورية. وبالتوازي مع ذلك ربما يتم رفع سقف الشروط للمشاركة في الحوار من مثل إقالة حكومة المشيشي وتشكيل حكومة لتنفيذ هذه الإصلاحات.

لكن المؤشرات تقول إن هناك دفعا لبقاء هذه الحكومة وأن تتولى تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه مستقبلا من إصلاحات، خاصة أن تشكيل حكومة جديدة قد يأخذ وقتا طويلا بسبب المناكفات والشروط المسبقة والمحاصصة في توزيع الحقائب، فضلا عن مناورات تتعلق بمن يتولى تعيين رئيس الحكومة أهو البرلمان أم رئيس الجمهورية؟ وهل يستقيل المشيشي أم يقيله البرلمان ضمن لعبة الفخاخ الدستورية التي تغرق فيها البلاد منذ مدة.

ولا يعتقد أن رئيس الجمهورية سيتشبث هذه المرة باستقالة المشيشي بالرغم مما نقل عنه أمين حركة الشعب، التي تحول قياديوها إلى ناطقين باسم قيس سعيد في غياب ناطق رسمي باسم الرئاسة، من اشتراط استقالة المشيشي وعودة حق التكليف لرئيس الجمهورية وكذلك حق اختيار الوزراء.

لكن الحلقة الأكثر صعوبة في الحوار بشأن الالتزام الشامل بإصلاحات تستجيب لشروط الإقراض التي يقدمها صندوق النقد الدولي ستكون حلقة الاتحاد العام التونسي للشغل. هناك شقان في هذه المنظمة، شق براغماتي يقوده الأمين العام نورالدين الطبوبي الذي سبق له أن بدأ حوارا موازيا مع الحكومة بعد تعطل الحوار الوطني تحت رعاية رئيس الجمهورية. وتوصل الطبوبي لاتفاق مبادئ مع المشيشي بشأن إصلاحات المؤسسات العمومية التي هي في أغلبها تعيش حالة واسعة من الفساد وغياب الحوكمة.

وهناك شق ثان أقلّ يمثله تحالف يساري قومي أرسل بإشارات تقول إنه يرفض أي التزام مع صندوق النقد محذرا من ثورة في الشارع على هذا الخيار. وقال سامي الطاهري، الناطق الرسمي باسم الاتحاد إن "التمرّد على قرارات الحكومة في الحجر هو تمرين للتمرّد على صفقتها المنتظرة مع صندوق النقد الدولي".

وللحقيقة، فإن الوضع صعب ومعقد ومن الصعب على منظمة، مثل اتحاد الشغل، دأبت على استثمار الغضب الشعبي لفائدة أجندتها أن تكون جزءا من التزام وطني واسع لتنفيذ إصلاحات قاسية لكنها مصيرية لإنقاذ الاقتصاد من مخلفات لعبة الاستنقاص من الدولة ومؤسساتها وإجبارها على تقديم التنازلات وإغراق الموازنة بالزيادات المستمرة في الرواتب والعلاوات.

هذه المرة، يضع صندوق النقد الدولي مختلف الفرقاء السياسيين والاجتماعيين في الزاوية إما الالتزام الواضح بتجميد الزيادة في الرواتب ووقف المطالبات والمزايدات النقابية، والقبول برفع الدعم، وخطة لتقشف قاس، أو ترك البلاد للمجهول خاصة في ظل غياب أيّ بدائل اقتراض لديها.

وستكون هذه الحقيقة الصعبة بمثابة تحد للخطاب الشعبوي الذي يصدر من اتجاهات مختلفة ويدفع إلى خلط الأوراق دون حساب تماسك الدولة والتزاماتها الخارجية.

ما لا يقال عن تهريب الأسلحة إلى اليمن

صالح البيضاني
صحافي يمني

في مشهد مألوف، أعلن الأسطول الخامس الأميركي قبل أيام عن ضبط قارب محمل بالأسلحة في بحر العرب كان في طريقه للحوثيين. صادر الأميركيون شحنة الأسلحة ونشروا صورها وقالوا إنهم أطلقوا سراح القارب وطاقمه بعد تزويدهم بالماء والغذاء، في موقف أثار استغراب الكثير من اليمنيين واستهجانهم، وهم الذين تساءلوا عن فحوى الرسالة التي أرادت واشنطن إرسالها لطهران في هذا التوقيت.

يخوض الأميركيون حوارا مع النظام الإيراني في فيينا لإعادة إحياء الاتفاق النووي ويعملون في ذات الوقت على دعم جهود المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث لوقف إطلاق النار وتنشيط المسار السياسي في الأزمة اليمنية، لكن جهودهم اصطدمت بشكل لم يكن متوقعا بالنسبة إلى سقف آمالهم بالتعنت الحوثي الذي كشف عن ارتهان قرار الجماعة المسلحة بأجندة إيران بشكل كامل.

واعتبر المتابعون للتحركات الأميركية في المنطقة أن كشف واشنطن عن ضبط شحنة جديدة من السلاح الإيراني الذي كان في طريقه إلى الحوثيين، هو رأس عصا غليظة باتت الإدارة الأميركية تلوّح بها للضغط على الحوثيين ومن خلفهم إيران، بالتوازي مع تهديدات باستخدام سلاح العقوبات ووضع الملف اليمني برمّته على طاولة مجلس الأمن الدولي لفرض خطة المبعوث الأممي إلى اليمن "الإعلان المشترك" عبر قرار أممي ملزم تحت الفصل السابع.

وبالنظر إلى عامل التوقيت والأجواء السياسية المحيطة بالتحركات الأميركية، وطريقة تعامل الأميركيين مع القارب الأخير الذي ضبطت شحنة الأسلحة المهربة على متنه، لا يبدو أن واشنطن تتعامل بجدية كافية لوقف وصول الأسلحة إلى الجماعة الحوثية المدعومة من إيران، بقدر ما ترغب في استخدام هذا الملف كورقة ضغط إضافية بعد أن استنفدت كل أدواتها الدبلوماسية والسياسية في انتزاع أيّ موقف إيجابي من الحوثيين الذين لم يجف بعد قرار شطبهم من قائمة المنظمات الإرهابية الذي استهل به الرئيس الأميركي جو بادين وإدارته سياستهم الخارجية تجاه اليمن والشرق الأوسط.

وخلال السنوات الماضية كانت القوات الأميركية التي تجوب بحر العرب تعلن بين الفينة والأخرى عن اعتراض شحنات من الأسلحة النوعية القادمة من الموانئ الإيرانية في طريقها إلى الحوثيين، لكن غالبا ما كانت هذه العمليات مرتبطة إلى حد كبير بالأجواء السياسية وبمزاج القابعين في البيت الأبيض وليس برغبتهم في تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 2216 الذي ينص على حظر توريد الأسلحة والعتاد ووسائل النقل العسكرية للحوثيين، ويطالب بتفتيش الشحنات المتجهة إلى اليمن في حال ورود اشتباه بوجود أسلحة فيها.

وتثير طريقة تعاطي المجتمع الدولي وخصوصا الدول الكبرى الفاعلة في الملف اليمني، الكثير من التساؤلات وعلامات التعجب فيما يتعلق بموقف هذه الدول من عمليات تهريب الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين والتي لم تتوقف منذ إعلان السلطات اليمنية في العام 2013 عن ضبط سفينة جيهان 1 المحملة بالأسلحة الإيرانية والتي كانت في طريقها إلى الحوثيين قبل الانقلاب، وخصوصا أن خط سير عمليات التهريب المنظمة للأسلحة بات معروفا إلى حد كبير بعد أن كشفت عن تفاصيله تحقيقات سابقة أجريت

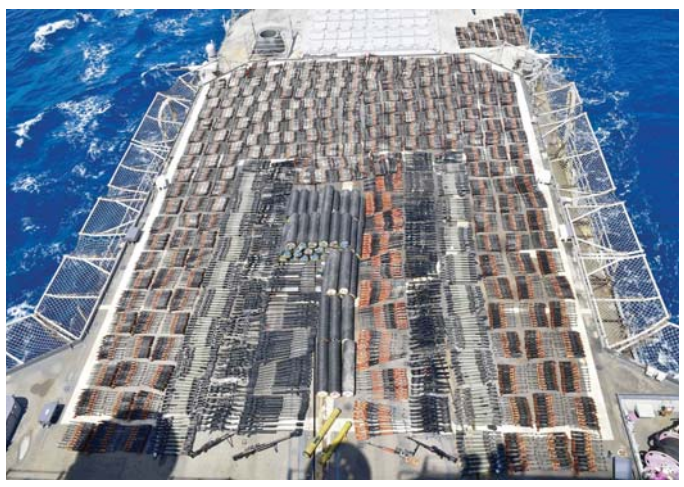

عمليات تهريب السلاح إلى اليمن ليست أمرا محاطا بالسرية فقد نشأ خلال سنوات ما يشبه المجتمع الذي يعمل في هذا المجال وهو يستقطب كل يوم المزيد من الباحثين عن الربح الوفير

مع طواقم سفن تهريب مضبوطة أو عبر التقارير التي خلص إليها فريق الخبراء المشكل بقرار من مجلس الأمن والذي سلط الضوء على خطوط التهريب وطرقها ووسائلها وكثير من خفاياها وشبكاتها.

وحقيقة الأمر أن عمليات تهريب السلاح إلى اليمن ليست أمرا محاطا بالغموض والسرية كما يعتقد البعض، فقد نشأ خلال السنوات الماضية ما يشبه المجتمع الذي يعمل في هذا المجال، وهو يستقطب كل يوم المزيد من الصيادين وملاك القوارب الباحثين عن الربح الوفير والوجبات الساخنة التي تقدم لهم في أسوأ الحالات عند ضبطهم!

كما أن العمل ضمن شبكات تهريب السلاح لليمن بالنسبة إلى العاملين في البحر بات أقل مخاطرة وأكثر ربحا حتى من صيد السمك، فلم تتم محاسبة أيّ طاقم تم ضبط شحنات سلاح بحوزته، بما في ذلك القارب الأخير الذي ضبطته دورية تابعه للأسطول الخامس الأميركي قبل أن تطلق سراحه بعد تزويده بالطعام والماء.

ومن يقترب قليلا من تفاصيل هذا السوق الرائج الذي يمد الحوثيين بالطاقة لاستمرار الحرب، سيجد أكثر مما يحتاجه ضابط استخبارات غربي من تفاصيل حول شبكات التهريب الناشطة في هذا المجال والتي تضم يمنيين وبحارة وصيادين من جنسيات أخرى، لا عمل لهم منذ العام 2014 إلا الحرص على ديمومة تدفق الجسر البحري من القوارب الخشبية المحملة بالسلاح من الموانئ الإيرانية إلى بحر العرب ومن ثم إلى نقاط متفرقة على سواحل اليمن.

والطريف والمحزن في آن أنه مع كل إعلان عن ضبط شحنة أسلحة كانت قادمة في طريقها إلى الميليشيات الحوثية، يتحدث بعض الناشطين والإعلاميين على وسائل الإعلام عن كيف كانت ستغير هذه الأسلحة من موازين القوة العسكرية في حال وصلت إلى وجهتها، على الرغم من أن الحقائق والشواهد تؤكد بأن تلك الشحنة المضبوطة لم تكن إلا قطرة في بحر الشحنات التي لا يتوقف تدفقها على الشواطئ اليمنية، لينتهي بها المطاف في قبضة الحوثيين أو في أجساد اليمنيين.

أما الجانب الذي يفضل المجتمع الدولي ووسائل الإعلام وحتى الحكومة اليمنية والتحالف العربي تجاهله أو عدم الحديث عنه صراحة، فهو حقيقة مفادها أن إيران ليست المتورط الوحيد في عمليات تهريب الأسلحة للحوثيين، وإن كانت تتولى القسم الأكبر من هذه العملية التي تقف خلفها دول أخرى إما بالدعم المالي أو اللوجيستي، لتحقيق أهداف سياسية تتمحور حول تحويل اليمن إلى جمرة ملتهبة في خاصرة الجزيرة العربية يمكن توظيفها لتحقيق غايات استراتيجية تتعلق بإعادة رسم خارطة النفوذ الإقليمي.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk